



فيها المنظمات على غيرها من المنظمات، وتنشأ هذه الجدارة بفعل نشاطات البحث والتطوير في المنظمة التي يقوم بها الأفراد المؤهلون وهم الذين يسمون بعمّال المعرفة حيث يقع على عاتقهم إنتاج المعرفة وتطويرها باستمرار.

والواقع المعاصر أنّّه ومنذ أوائل القرن العشرين قد حدثت نقلة في الفكر الاقتصادي والإداري؛ إذ اعتبرت المعرفة عاملاً أساسياً في تحديد نجاح المنظمات والأُمم في المنافسة، وازداد التركيز على عنصر المعرفة، وقد أضحى المفكّرون والممارسون على حدٍّ سواء يقرّرون بشكل لا يأتيه الشكّ من بين يديه ولا من خلفه بأنّ المعرفة ووليدها الابتكار، يلعبان دوراً رئيسياً حاسماً في تحقيق النجاح في المنافسة والقيادة المستقبلية للأحداث.

إنّ الحصول على المعرفة يتطلّب شيوع ثقافة تشاركية تدعم وتؤيد التشارك بالمعرفة، وإنّ من أهم الوسائل للحصول على المعرفة هي العقل البشري بالاستعانة بالتقنيات الحديثة، وطُرُق التعلم والتدريب؛ وعليه نستطيع القول بأنّ إقامة مجتمع يعتمد على المعرفة في حياته، يُعدّ هدفاً تسعى إليه جهودات الدول التي تتبنّى إستراتيجيات تطوير شاملة على نطاق الحكومة أو الاقتصاد الوطني وكذلك منظمات المجتمع المدني، وهي في مسعاها هذا تمتلك خياراً وطنياً يوفّر لها فرص استثمار معطيات التطوّرات العلمية والتكنولوجية بما يحقق مصالحها المشروعة.

وعليه فإنّ جهودات تأهيل منظماتها ونُظُمها على وفق خصائص معاصرة أمر لا يقبل التردد إنّ على حساب تخلّصها وما ستواجه من مشكلات قد لا تجد حلولها ميسّرة لاحقاً. ►